### أحزاب التحالف الوطني تحذر من التعامل مع قواعد التعددية بانتهازية:

# على «المشترك» أن يدرك أن مشروعية عمله مرتبطة بالتزامه بالمشروعية الدستورية

**دعا المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أحزاب اللقاء المشترك ومن معهم إلى مراجعة النفس والتحلي بقدر من المسئولية والرشد والإدراك بأن مشروعية عملها مرتبطة بدرجة أساسية بالتزامها بالمشروعية الدستورية وقواعد الممارسة الديمقراطية التعددية التي لا يمكن التعامل معها بانتهازية أو بأساليب المكايدة التي تضر بمصالح الوطن والمواطنين.**

واشار المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في بيان له الى ان أحزاب اللقاء المشترك ظلت تسعى وبدأب واضح على إدخال الوطن في حالة من الأزمات المفتعلة والفوضى والتدمير وإشعال الحرائق نكاية بالنظام، وظناً منها بأن ذلك هو الطريق الذي يؤدي لوصولها للسلطة، ولو عبر الأشلاء والدماء والدمار، وذلك بعد أن وجدوا أنفسهم ونتيجة لسياساتهم الطائشة والرعناء منبوذين وفي عزلة جماهيرية تتملكهم حالة من اليأس والإحباط من الفشل الذي مُنيوا به في الحصول على ثقة الشعب عبر صناديق الاقتراع، والذي قال كلمته فيهم مراراً سواء في الانتخابات البرلمانية، أو المحلية، أو الرئاسية.

وأضاف بيان أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي: انه في كل يوم تتكشف حقائق تلك الممارسات الطائشة واللامسئولة والنهج التدميري الذي ظلت تنتهجه- للأسف- أحزاب اللقاء المشترك في التماهي وإقامة التحالفات المشبوهة مع العناصر التخريبية الخارجة على الدستور والنظام والقانون من العناصر الانفصالية التي ظلت تدعو إلى تمزيق الوطن، وارتكبت -ولاتزال- الأعمال الإجرامية من تخريب وقطع للطرقات ونهب للسيارات والممتلكات العامة والخاصة وإحراق للمحلات التجارية والاعتداء والقتل لبعض إخوانهم المواطنين من المحافظات الشمالية، وصل إلى حد التنكيل ببعضهم، وارتكاب الجرائم البشعة بحقهم، وكذا التحالف مع تلك العناصر الحوثية التي أشعلت الفتنة في محافظة صعدة وحرف سفيان، ونتج عنها سقوط الآلاف من الشهداء والجرحى والمعوقين من أبناء القوات المسلحة والأمن والقوات الشعبية والمواطنين الأبرياء؛ بالإضافة إلى تدمير الاقتصاد الوطني، وخلق المعاناة القاسية لآلاف النازحين، نتيجة تلك الفتنة.. وإلى نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم كتابه العزيز:

(فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ).. صدق الله العظيم.

يا أبناء شعبنا اليمني الكريم:

في كل يوم تتكشف حقائق تلك الممارسات الطائشة واللامسئولة والنهج التدميري الذي ظلت تنتهجه- للأسف- أحزاب اللقاء المشترك في التماهي وإقامة التحالفات المشبوهة مع العناصر التخريبية الخارجة على الدستور والنظام والقانون من العناصر الانفصالية التي ظلت تدعو إلى تمزيق الوطن، وارتكبت -ولاتزال- الأعمال الإجرامية من تخريب وقطع للطرقات ونهب للسيارات والممتلكات العامة والخاصة وإحراق للمحلات التجارية والاعتداء والقتل لبعض إخوانهم المواطنين من المحافظات الشمالية، وصل إلى حد التنكيل ببعضهم، وارتكاب الجرائم البشعة بحقهم، وكذا التحالف مع تلك العناصر الحوثية التي أشعلت الفتنة في محافظة صعدة وحرف سفيان، التي أكلت الأخضر واليابس، ونتج عنها سقوط الآلاف من الشهداء والجرحى والمعوقين من أبناء القوات المسلحة والأمن والقوات الشعبية والمواطنين الأبرياء؛ بالإضافة إلى تدمير الاقتصاد الوطني، وخلق المعاناة القاسية لآلاف النازحين، نتيجة تلك الفتنة، وبات جلياً بأن أحزاب اللقاء المشترك، وما يُسمى بـ(لجنة التشاور الوطني) قد مثلا دوماً الحاضن والساند السياسي والإعلامي لتلك العناصر، وهو ما كشف عنه مؤخراً، بعد أن زالت كل الأقنعة بالتوقيع على وثيقة التحالف بين الجانبين في (ضحيان)، وهو ما يجعل أحزاب اللقاء المشترك، ومن تحالف معها يتحملون المسئولية الأخلاقية والجنائية في كل ما يتعرض له الوطن والمواطنون من جرائم واضرار، باعتبار تلك الدماء الزكية والارواح التي ازهقت أولئك جميعاً شركاء في ذلك الجرم.

اننا نعبر عن أسفنا الشديد لنهج التصعيد وتوتير الاجواء.

## كل يوم تتكشف حقائق التحالفات المشبوهة للمشترك مع العناصر التخريبية الخارجة على الدستور والنظام

لقد ظلت هذه الأحزاب تسعى وبدأب واضح على إدخال الوطن في حالة من الأزمات المفتعلة والفوضى والتدمير وإشعال الحرائق نكاية بالنظام، بعد ان تجرعت الهزيمة بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية وظناً منها بأن ذلك هو الطريق الذي يؤدي لوصولها للسلطة، ولو عبر الأشلاء والدماء والدمار، وذلك بعد أن وجدوا أنفسهم ونتيجة لسياساتهم الطائشة والرعناء منبوذين وفي عزلة جماهيرية تتملكهم حالة من اليأس والإحباط من الفشل الذي منيوا به في الحصول على ثقة الشعب عبر صناديق الاقتراع، والذي قال كلمته فيهم مراراً سواء في الانتخابات البرلمانية، أو المحلية، أو الرئاسية.

وبات من الواضح بأن تلك الأحزاب تعمل – وعبر محاولات يائسة ومكشوفة- للانقلاب على الديمقراطية وإرادة الشعب المعبر عنها في صناديق الاقتراع، والخروج على ثوابت الوطن والدستور والقانون، بل وتبرأت حتى من تلك التعديلات الدستورية والقانونية التي وافقت عليها، كقانون الانتخابات.

وحتماً فإن الشعب لن يسمح لهؤلاء المغامرين- ومهما مارسوا من التضليل وتزييف الحقائق أو تدثروا بالأباطيل والشعارات الزائفة التي لا تسمن أو تغني من جوع- العبث بمقدرات الوطن وأمنه واستقراره ووحدته ومكاسبه وتحت أي غطاء كان، وسيكون ومعه مؤسساته الدستورية بالمرصاد لكل (مثيري الفتن) والخارجين على الدستور والنظام والقانون.

ولعل من الغريب أن يتحدث بعض رموز الفساد ومن هم غارقون في أوحاله، يتهمون الغير وهم من ينطبق عليهم المثل القائل: (رمتني بدائها وانسلت) وبجرأة عن الفساد، وهم أول من يعلم بأن ملفاتهم مليئة بقضايا الفساد وبكافة أشكاله السياسي والإداري والمالي، أو الاجتماعي، وإن آخر من يتحدث عن الفساد هم هؤلاء الفاسدون، الذين ظل فسادهم يزكم الأنوف، كما أن من أسباب ما تعانيه البلاد من أوضاع اقتصادية صعبة انعكست بآثارها السلبية على الأوضاع المعيشية للمواطنين إنما هو نتيجة ما عاناه المواطن من هذه الأحزاب وحلفائها من افتعال الأزمات وأعمال الفوضى والإرهاب والممارسات التصعيدية التي أدت وتؤدي إلى عرقلة جهود التنمية وتنفير المستثمرين وتعطيل السياحة والإضرار بالاقتصاد الوطني ومصالح المواطنين.

إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه أحزاب التحالف الوطني، وانطلاقاً من مسئوليتهم الوطنية، وحرصهم على المصلحة الوطنية، دعوا مراراً إلى الحوار باعتباره الوسيلة الحضارية المثلى لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن، وطالبوا أحزاب اللقاء المشترك للجلوس معاً إلى طاولة الحوار من أجل المضي قدماً في تنفيذ اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م، وقدموا الكثير من التنازلات من أجل أن يلتئم الجميع على طاولة الحوار، بعيداً عن التمترس في المواقف، ووضع الشروط التعجيزية المسبقة، وآخرها ما تم إرساله إلى أحزاب اللقاء المشترك من محضر جاهز للتوقيع، تضمن آليات تنفيذية محددة لترجمة ما جاء في اتفاق فبراير على الرغم من أن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي كان بإمكانها تنفيذ ما ورد في الاتفاق منفردة، وفي مقدمتها ما يتصل بمشروع التعديلات الدستورية، أو تطوير المنظومة الانتخابية، باعتبار أن ذلك مسئولية وطنية ووفاء لجماهير الشعب التي منحت البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام ثقتها الغالية والكبيرة في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م.

ولكن ظلت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي- وحتى الآن- حريصة على مشاركة الجميع، وعلى تحقيق الوفاق السياسي الذي يخدم المصلحة الوطنية والنهج الديمقراطي التعددي الذي اختاره شعبنا أسلوب حياة لصنع حاضره ومستقبله وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، بعيداً عن الشمولية أو الوصول إلى السلطة عبر الانقلابات أو التآمر.

وما من شك فإن المضي في سياسة حافة الهاوية عبر إفساد الحياة السياسية وتسميمها وإثارة الفتن وإشعال الحرائق وهدم المعبد على رؤوس الجميع، يمثل نهجاً خاطئاً ومدمراً محفوفاً بالمخاطر والتهلكة لكل تلك الأطراف التي ظلت تمارسه وليس من نتائجه سوى إشاعة الخراب والدمار، كما رأينا ذلك جلياً فيما حدث في فتنة صعدة من قبل العناصر الحوثية، والتي تحالفت معها وهي تدرك ما الحقته هذه الفئة الضالة من اضرار في الأرواح والممتلكات في هذه المحافظة، وما نراه اليوم من أعمال تخريبية وإجرامية بشعة في بعض المناطق بالمحافظات الجنوبية والشرقية من قبل العناصر التخريبية الانفصالية.إننا في المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي نجدد مطالبتنا لأحزاب اللقاء المشترك ومن معهم إلى مراجعة النفس والتحلي بقدر من المسئولية والرشد والإدراك بأن مشروعية عملها مرتبطة بدرجة أساسية بالتزامها بالمشروعية الدستورية وقواعد الممارسة الديمقراطية التعددية المعروفة التي لا يمكن التعامل معها بانتهازية أو بأساليب المكايدة التي تضر بمصالح الوطن والمواطنين.

بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ)

صدق الله العظيم.□

صادر عن المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي

---

### رأس اللقاء التشاوري للقيادات النسوية في المؤتمر

# بن دغر: المؤتمر مع تحديد سن الزواج وقضايا المرأة في صدارة اهتماماتنا

**▷ رأس الدكتور احمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد لقطاع الفكر والثقافة والاعلام والتوجيه والارشاد لقاءً تشاورياً للقيادات النسوية المؤتمرية والذي خصص لمناقشة قضيتي زواج الصغيرات الكوتا وما تتعرض له النساء من حملة يشنها خطباء بعض المساجد اللقاء أثري بالكثير من المداخلات وبحضور كل من : محمد علي الرويشان رئيس الدائرة التربوية وخديجة ردمان مستشار القطاع السياسي، فيما حضرت من القيادات النسوية كل من : رشيدة الهمداني رئيس اللجنة الوطنية للمرأة وحورية مشهور نائب رئيس اللجنة وحسيبة شنيف مدير عام تنمية المرأة في وزارة المياه وام كلثوم الشامي ممثلة المدرسة الديمقراطية وعدد من القيادات النسوية والقيادات التنظيمية.« الميثاق » حضرت اللقاء وأعدت تغطية شاملة لما دار.. فيما يلي تفاصيلها :**

متابعة / هناء الوجيه

- **رشيدة الهمداني: نطالب المؤتمر بحماية المجتمع من الخطاب المتشدد**
- **حورية مشهور: المؤتمر معني قبل غيره بدعم المرأة وحماية الطفولة**
- **خديجة ردمان: نساء اليمن يعلقن آمالهن على مبادرات المؤتمر**
- **فاطمة الخطري: قانون تحديد سن الزواج سيكون مرجعية للمتضررين**

رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة بدأت الحديث حول منجزات كبيرة حققتها اللجنة الوطنية للمرأة منذ نشأتها عام ٩٦م، مشيرة إلى ان اللجنة عندما وصلت الى مرحلة متقدمة من الانطلاق نحو الانتصار لقضايا المرأة تأتي اليوم بعض الخطابات وتحاول نسف هذه المنجزات وهذا الكيان بخطاب غير صحيح وادعاءات كاذبة بأن اللجنة الوطنية للمرأة تتبنى قضايا غربية.

### موقف برلماني يثير التساؤل

أثنت رشيدة الهمداني على الندوة العلمية التي أقامتها صحيفة «الميثاق» حول جواز تحديد سن الزواج، مشيرة الى أنها كانت ندوة قيمة وقوية وطرحت فيها الكثير من الرؤى الناضجة والعلمية، لكنها تساءلت عن وقفة جادة وقوية للمؤتمر وكتلته البرلمانية ازاء قانون تحديد سن الزواج.. حيث تم اقرار القانون ثم التراجع عنه، ثم برزت الوعود والمماطلات..

### تلاعب بقضايا المرأة

وعرجت رشيدة الهمداني على مواقف بعض القوى السياسية من قضايا المرأة قائلة :

اتضح ان حزب الاصلاح يتلاعب بقضايا المرأة، وللاسف بمواقف وادعاءات كاذبة يطلقها بعض الخطباء في بعض المساجد وهي ادعاءات وتهم غير صحيحة وسبق لمثل هؤلاء ان اعتذروا لبعض من اساءوا لهم كما حدث مع عبدالملك شجاع الدين والقاضي الجبري وجمال الشامي وغيرهم.

### نطالب بحماية المنابر

وأشارت رشيدة الى ان اللجنة الوطنية للمرأة وجدت بقرار جمهوري وتمارس عملها للدفاع عن قضايا المرأة واليوم تتعرض قيادات اللجنة والعمل النسوي عموماً للقذف من على بعض المنابر، ونحن نطالب بحماية نساء اليمن، ونناشد فخامة الرئيس وكل قيادات العمل الوطني بحمايتنا من الخطاب التحريضي الذي يسيئ للنساء من على منابر بعض المساجد مع اننا نعمل بوضوح وبرامجنا وانشطتنا تسير وفق خطط عامة نضعها امام اجهزة الدولة ويقرها المجلس الأعلى للمرأة الذي يرأسه دولة رئيس الوزراء ونعد تقارير شهرية وربع سنوية ونصف سنوية يتم رفعها لمجلس الوزراء ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وبعد هذا كله يأتي من يشكك في مواقفنا وفي ديننا والتزامنا بالشريعة الاسلامية التي اعطت المرأة حقوقها كاملة.لكن الممارسات التي يتبناها البعض والمواقف المتشددة هي التي تعطي الصورة السلبية عن الشريعة الاسلامية السمحاء وعن المرأة وعن النساء.

### حماية المجتمع مسئولية المؤتمر

وقالت رشيدة الهمداني بمرارة نحن لانخشى مما يروج له الآخرون من اشاعات ضد المرأة واللجنة الوطنية ولدينا الادلة والحقائق الدامغة التي تدحض مايشيعون، لكننا نخشى على المجتمع بأسره عندما يتحول هذا المجتمع وقضاياه الى مفردات للمزايدة والزيف من على منابر بعض المساجد، ولذلك نحن نطالب المؤتمر أن يتحمل مسئوليته باعتباره الحزب الحاكم المسئول عن حماية المجتمع.

وان يحمي المجتمع وان ينتصر للحق، ولقراراته السياسية ولبرامج رئيسه الذي هو رئيس اليمن..نائب رئيس اللجنة الوطنية للمرأة حورية مشهور تحدثت عن موضوع تحديد سن الزواج مؤكدة على ضرورة الاشارة الى المتشددين في هذا الاتجاه بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية.

### بعيداً عن المماحكات

وتمنت التعاطي مع قضايا حقوق الانسان عموماً وقضايا المرأة والطفولة على وجه الخصوص بعيداً عن المماحكات السياسية والحزبية، لان مخاطر هذه القضايا تمس المجتمع بأسره.

### هل كان اليمنيون أقل تديناً..؟

واضافت في قضية تحديد سن الزواج كان اليمنيون في الشطرين لديهم تشريعات وقوانين تحدد سن الزواج.. فهل كان الناس في الماضي اقل ديناً وتديناً واصبحوا اليوم مرتبطين بالدين أكثر..؟وتطرقت حورية مشهور الى تحديد سن الزواج في كل الدول العربية والاسلامية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية..مضيفة ان المرأة اليمنية اكثر تقدماً وتمارس انشطة اكثر رقياً واعتدالاً مطالبة بدعم المؤتمر الشعبي العام لقضايا المرأة عموماً وفي تحديد سن الزواج على وجه الخصوص، وكذلك فيما يتعلق بتمكين المرأة سياسياً وخاصة وان الاحزاب لم تتوافق على موضوع «الكوتا» وهو مايجعلنا اكثر قلقاً على وضع المرأة في الانتخابات القادمة.

### ارادة وأغلبية

حسيبة شنيف عضو اللجنة الوطنية للمرأة تساءلت عن المعوقات والموانع التي تقف دون تحديد سن الزواج طالما وان كثيراً من المؤشرات تؤكد ان المؤتمر يتجه نحو اقرار هذا القانون ولديه أغلبية قادرة على اقراره.

خديجة ردمان مستشار القطاع السياسي للمؤتمر وكيل وزارة الادارة المحلية اشادت بنشاط اللجنة الوطنية للمرأة فيما يتعلق بقضية الزواج المبكر، مؤكدة ان زواج الصغيرات له آثار سلبية صحية واجتماعية وثقافية وتعليمية، وان الزواج المبكر يعيق السياسة التعليمية للفتاة التي تتبناها الدولة وتنفق عليها مليارات الريالات.وأكدت ان الزواج المبكر يسبب تسرب الفتيات من المدارس ويزيد من مساحة الامية وبالتالي تؤدي الى تدني في المخرجات الاسرية وبالتالي التدني في التنمية الشاملة.

وتطرقت الى مواقف ومبادرات المؤتمر لمساندة قضايا المرأة مذكرة بموقف المؤتمر من مشروع قانون بيت الطاعة الذي كانت بعض القوى تريد تمريره فتدخل المؤتمر الشعبي العام وفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر لايقاف ذلك المشروع، مؤكدة ان مثل هذه المبادرات تجعل النساء يطلقن الآمال على موقف قوي وحاسم من المؤتمر والرئيس فيما يتعلق بقانون تحديد سن الزواج.

### مواقف رادعة للسب العلني

أم كلثوم الشامي ممثلة المدرسة الديمقراطية تناولت موضوع السب والقذف العلني الذي تتعرض له النساء وتعرضت له المدرسة الديمقراطية من قبل بعض خطباء المساجد، مشيرة الى ان مثل هذه السلوكيات تؤثر على نفسيات ومعنويات الناشطين والناشطات في أوساط المجتمع.. وهو مايتطلب مواقف رادعة لمن يسلك هذا المسلك.

### معاناة الطفولة

مؤكدة ان الحقيقة هي المطلوب مساندتها للتصدي للكذب والزيف، وضمت صوتها الى أصوات النساء اللاتي يطالبن بمساندة المؤتمر لقانون تحديد سن الزواج، مشيرة الى ان المدرسة الديمقراطية التي تتركز نشاطاتها على شريحة الاطفال وقفت على كثير من التجارب التي تؤكد معاناة الاطفال من الزواج المبكر.

### تواصل مع البرلمان

فاطمة الخطري عضو اللجنة العامة رئيس دائرة النشاط النسوي اشارت الى التواصل مع المعنيين في مجلس النواب لتوضيح كثير من القضايا اهمها موضوع تحديد سن زواج الصغيرات، مشيرة الى انه تم التوضيح للمؤيدين والمعارضين بأهمية ذلك بتوعية وإلا بدون توعية..وأكدت ان القانون هو الذي يجب ان يكون مرجعية المتضرر ليلجأ إليه عندما يمارس عليه غيره مالايطيقه.

٤وفيما يتعلق بقضية الكوتا أكدت فاطمة الخطري ان هناك مشروع مقدم من اللجنة الوطنية للمرأة ومن اللجنة العليا للانتخابات ولكن المشروع رغم الحوارات المطولة حوله يحتاج الى مزيد من الوقت والجهد والنشاط النسوي وقبل ذلك يحتاج الى دعم المؤتمر الشعبي العام ليخرج الى حيز الوجود.

### قضايا حيوية

إلى ذلك اشاد الدكتور احمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد بمبادرة اللجنة الوطنية ونساء اليمن بطلب الالتقاء بقيادة المؤتمر ومعرفة رأي المؤتمر حول القضايا التي تتبناها الناشطات ولتبادل الآراء حول كثير من الموضوعات المثارة رغم ان المؤتمر لديه مواقف واضحة ومعلنة.

وفي البدء أكد الدكتور أحمد عبيد بن دغر ان قضايا المرأة تتصدر قائمة القضايا الحيوية التي يهتم بها المؤتمر، وانه يؤمن بأن أي تقدم في عملية البناء والتطور لابد وان تكون المرأة مشاركة فاعلة فيه.

### بعض العوائق تتطلب وقتاً

وأوضح الدكتور بن دغر ان بعض القضايا قد تواجه كثيراً من العوائق لكن بمزيد من التشاور والجهود يمكن التغلب عليها.

واشار إلى ان قيادة المؤتمر لديها موقف واضح من تحديد سن الزواج والمؤتمر من حيث المبدأ مع تحديد سن الزواج وكذلك حكومة المؤتمر وهي التي دفعت بالقانون ويبقى السؤال:لماذا يعاق اقرار القانون طالما والمؤتمر لديه موقف ايجابي؟

واستطرد: الاشكالية قائمة ونحن لدينا معارضون في المؤتمر لهذا التحديد وهؤلاء هم مع عدم الاستعجال في اتخاذ القرار لانهم يسمعون القرار السياسي فيندفعون ثم يسمعون الفتاوى والخطب فتصبح عندهم حالة من التردد..

واضاف الأمين العام المساعد : نحن لانريد ان يمر القانون بنوع من الضغط نريده بقناعة واقرار أغلبية الاطراف بقدر الامكان..ولدينا ثقة اننا بعد كل هذه المناقشات سوف نصل الى رأي موحد واتفاق فيما يخص قانون تحديد سن الزواج، وحتى المترددون نعتقد انهم سيصوتون للقانون.

وأوضح بن دغر ان قيادة المؤتمر عندما رأت ان الموضوع قد طال فيه الجدل والاخذ والرد بادرت الى تنظيم ندوة علمية تبنتها صحيفة «الميثاق» ولم يكن الغرض منها إلا توضيح الحقائق حتى لاعضاء المؤتمر الذين لديهم تردد، وكذلك لغيرهم من المعارضين لعلهم يقتنعون عندما نضع امامهم الحقائق العلمية من قبل علماء وقانونيين ومرشدين واطباء ومتخصصين.

وقال: أود التأكيد على اننا عندما نحاور اكثر فانما نجسد ديمقراطية المؤتمر الذي يتعامل مع القضايا ومع المعارضين بعقل منفتح ويحرص على أن يحاور اكثر وبصدر رحب، حتى يصل مع الآخرين الى قناعة فهو التنظيم الاكثر تقدماً في المجتمع، ومنذ ان وجد وهو حاضن لكل القوى وكل الرؤى لكنه ينتصر لقضايا المجتمع، واطمئن نساء اليمن وكل من يهتم بقانون تحديد سن الزواج ان هذا القانون سينتصر وسيقر وسيظل المؤتمر ينتصر للقضايا الحقوقية للمجتمع وللمرأة واكد انه سيتم ترتيب لقاءات مع الكتلة البرلمانية لتوضيح المسألة.

### الكوتا تحتاج التزام كل القوى

وعن موضوع الكوتا قال الدكتور بن دغر ان مبادرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر فتحت المجال حول هذا الموضوع وعندما تراجعت بعض القوى تمسك المؤتمر بنسبة الـ١٥٪ ولايزال المؤتمر متمسكاً بها في كافة انشطته، لكن ان يكون للمرأة «كوتا» في الانتخابات القادمة هناك من يقول نلتزم بـ«١٥٪» ولكن تنافس المرأة الرجل.

ونحن نقول ان المرأة لن تستطيع في هذه الحالة ان تحقق اي مكسب وتنافس الرجل في ظل الواقع الاجتماعي الراهن، إلا بتوافق القوى السياسية وبنسبة ١٥٪ أما بدون ذلك فنحتاج الى نظام انتخابي مناسب ولدينا وقت لتدارس كافة الخيارات.ولكننا في كل الاحوال نؤكد ان المؤتمر حريص على دعم المرأة وتمكينها وسنبذل كل مابوسعنا في هذا الصدد.□

---

# (جعاشن الإصلاح..ونفاق هود)

عبدالملك الفهيدي

الحملة التي قادتها منظمة (هود) برئاسة المحامي ورئيس المكتب القانوني لحزب الإصلاح (الإخوان المسلمين في اليمن) محمد ناجي علاو مع القضية التي سمتها (مهجري الجعاشن) يمكن وصفها بالحملة السياسية بامتياز لأسباب كثيرة لعل أبسطها استغلال الموضوع و(يهودته) على طريقة (هود) ليصبح موضوعاً سياسياً تكال عبره التهم للنظام والسلطة والحكومة والحزب الحاكم..والحقيقة التي لا مراء فيها أن ما تسمى بقضية ( مهجري الجعاشن ) ليست القضية الأولى ولن تكون الأخيرة في سلسلة القضايا ( المسيسة) التي دأبت المنظمات المدنية التابعة لحزب الإصلاح ومن خلفه المشترك على اختلاقها ومحاولة تحويلها إلى قضايا سياسية مساندة لسياسة افتعال الأزمات وإشعال الحرائق التي تنتهجها أحزاب المشترك وبالتحديد حزب الإصلاح منذ ما بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر ٢٠٠٦م والتي منيوا فيها بهزيمة كبيرة ..ومع أن الجميع وفي المقدمة جماهير الشعب اليمني باتت أكثر إدراكاً لأهداف ومرامي هذه الأفعال، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن هذه المنظمات التي تقف وراء تبني واستغلال مثل هذه القضايا تنكشف سوءاتها بسرعة حين نجد أنها تتعاطى مع القضايا الحقوقية بمعايير مزدوجة ،فتحرم بعض الانتهاكات وتحلل أخرى.

وبعبارة أخرى فإن تبني منظمة (هود) لما سمي بقضية مهجري الجعاشن وتسييسها إلى أقصى حدود التسييس تكشف عورة عمل هذه المنظمة التي نجدها تغض الطرف عن سبق إصرار تجاه قضايا حقوقية حقيقة مثل قضية الانتهاكات التي تعرض لها الزملاء الصحفيون في صحيفة العاصمة الناطقة باسم فرع حزب الإصلاح ( الإخوان المسلمين في اليمن ) في العاصمة صنعاء والذين انتهكت حقوقهم المادية والمعنوية والمهنية وحتى السياسية من قبل قيادة حزبهم على مرأى ومسمع الجميع وفي المقدمة هذه المنظمات وتحديداً منظمة هود.

كصحفي أشعر بالأسى لما تعرض له زملاء الحرف في صحيفة العاصمة ( الإخوانية ) وأبدي تضامني الكامل معهم من منطلق مهني بحت ،ويزداد أسفي حسرة حين أشاهد صمت منظمة هود إزاء هذه الانتهاكات وعدم تحريكها ساكناً معهم لا لشيء إلا لأن ( هود ) والقائمين عليها ينتمون سياسياً لنفس الحزب الذي انتهك حقوق الزملاء في العاصمة وتناسى بين عشية وضحاها جهودهم الجبارة في تنفيذ سياسة الحزب بشكل نحن أول من يعارضه .

العمل الإعلامي للزملاء في العاصمة رغم اختلافنا معه كلياً.. وصل حد استغلال وتسييس مشروع جامع الصالح أثناء افتتاحه رسمياً، وتناوله بشتى أنواع الإساءات والأكاذيب كان يفترض أن يواجه بدعاوى قضائية من قبل السلطة إلا أن الأخيرة غضت الطرف عن ذلك وتعاملت معه وفقاً لقاعدة ( أدفع السيئة بالحسنة تمحها ) بل ليس مبالغة القول إن السلطة التي أسيء لها من قبل الزملاء في العاصمة لم تكن تتوقع أن يصل الأمر لدى قيادات سياسية في أعلى هرم حزب الإصلاح ( الإخوان المسلمين في اليمن ) ليمارسوا ديكتاتوريتهم المعتادة وينفذون أوامر خلافتهم الإسلامية على الصحفيين في صورة تجسد أبشع صور الانتهاك لحقوق الإنسان ،بل ان السلطة أيضاً لم تكن تتوقع صمتاً شبيهاً بصمت المنظمات الحقوقية وفي مقدمتها منظمة هود مع قضية الزملاء في العاصمة .

ولا أخفيكم قولاً أنني تمنيت أن أشاهد المحامي علاو- والذي يتشدق ليل نهار بالدفاع عن حقوق الإنسان ومن خلفه منظمته ( هود ) -وهم ينصبون خياماً أمام مقر حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين في اليمن) دفاعاً عن حقوق الزملاء الصحفيين في العاصمة على غرار خيامهم (السياسية) التي نصبوها دفاعاً عن ما سموه مهجري الجعاشن .

ألم يكن حرياً بهود علاو أن تتبنى حقوق مهجري صحيفة العاصمة الذين وجدوا أنفسهم بين ليلة وضحاها خارج إطار ومفهوم الحقوق الإنسانية أسوة بتبنيها لقضية مهجري الجعاشن.. وأن تتبرع ببعض الدولارات لشراء خيم لصحفيي العاصمة، وتعينهم بمبالغ مالية كتلك التي صرفتها على مهجري الجعاشن والتي شملت نقلهم عبر ثلاث محافظات، والتكفل بإيوائهم ومتطلبات بقائهم في العاصمة لأشهر لقاء رفعهم لـ"اللافتات التي تحمل شعارات سياسية" -أشك أن معظم حامليها لا يعون مضامينها وأهدافها - والأحاديث التي أدلوا بها لوسائل الإعلام ..ألم يكن من حق مهجري صحيفة العاصمة على المنظمات الحقوقية وهود أولها تبني قضيتهم على الأقل من باب رد الجميل على مساندتهم وتبنيهم لحملتها الإعلامية السياسية الخاصة بمهجري الجعاشن، أم أنهم لا يستحقون أن يكون لهم حقوق على غرار الحقوق التي تزعم هود أنها صودرت من مهجري الجعاشن والمخزي حقاً أن قيادات هذه المنظمات لم تكتف بالنواح على الحقوق والحريات التي تزعم أن السلطة تصادرها ،بل وصل بها الأمر إلى تحريض بعض مسئولي السفارات الأجنبية في اليمن وعلى رأسها سفارة واشنطن أن تساعدهم في نضالاتهم المزعومة من اجل حقوق الإنسان،ولو كان ذلك بقطع المساعدات التنموية لليمن ،في حين أن هذه القيادات تصم أذانها، وترمد عيونها في الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها إخوانهم في الله وزملائهم في مهنة الحرف والكلمة في صحيفة العاصمة .

ختاماً أود أن أطرح سؤالاً على قيادة منظمة هود وأمثالها من المنظمات المدعية للدفاع عن الحقوق والحريات سيما التي تقودها قيادات إصلاحية - مفاده هل مهجري صحيفة العاصمة ليسوا مواطنين لهم حقوق كمهجري الجعاشن .. أم أن انتهاك حقوق ( جعاشن الإصلاح) مباحة طالما كان وراءها مشائخ - وليس شيوخ - الدين. □